الشـــك في السيـــادة

علي أحمد الديري

تحية إلى عزمي بشارة وهو يشك في السيادات غير المدنية...
الشك في مشروعية السيادة (التي تجعلك في آلة قبيلة إلى طائفة أو مذهب أو عرق او عائلة أو دين) الخطوة المدنية الأولى، لتكون مواطناً مدنياً، مواطناً بمعنى الفرد الذي يملك حق الشك الذي يجنبه الإذعان والتسليم لسيادات الآلة في أشكالها التسلطية الجماعية، أي الحق في أن تضع هذه السيادات بين قوسين نيتشويين، فإن تكون مواطناً يعني أن يكون إنسانك في ذاتك، لتكون ذاتك لك، لا لغيرك فـ"كل إنسان في ذاته فذاته له، وكل إنسان في آلة فذاته لغيره" كما يقول الفارابي في مدينته الفاضلة، أن تكون مواطناً يعني أن تحدد واجباتك وتشتق حقوقك من ذاتك الفردية لا من عضويتك في جماعة سيادتها ليست لها، أي ليست لإرادتها، فالسيادة إرادة، كما الشك إرادة، إرادة السيادة عنصر سياسي وثقافي وفلسفي، وهو ما يخلق الأمة الحديثة التي هي أمة المواطنين، حسب تعبير عزمي بشارة، وإرادة السيادة هي الوجه الآخر لإرادة الشك، فالشك المدني إرادة كما السيادة المدنية إرادة.
بهذا المعنى، تكون المواطنة هي الوجه الآخر لسيادة الأمة، قبال سيادة القبيلة أو الطائفة أو المذهب أو الدين أو العائلة أو العرق، المواطنة تكتسب وتتكون وتتشكل ويعاد تشكيلها، كل مرة في صيرورات لا تنتهي، بالشك في هذه السيادات التي تصوغها مركبات إطلاقية، ترهن حقوق الفرد بعضويته في مجموعة هذه السيادات التي تسود بيقينياتها المفرطة.
ما معنى أن المواطنة هي الوجه الآخر للسيادة؟
الشك يمنحك حق السؤال الذي تصادره هذه المركبات، وبهذا الحق تكون سائلاً فاعلاً وسيداً يطلب، لا مسوداً يطلب منه الخضوع الدائم والتسليم، تكون سيداً يسائل يقينيات هذه المركبات: كيف تم تثبيت محمولاتها؟ وكيف صارت سيدة الأمر والنهي والمعنى؟ وكيف صارت مرجعية تقاس بها مواطنية الإنسان؟
هذا الشك في السيادة، يمكننا من تحقيق مفهوم المواطنة المنفكة من المرجعيات المطلقة وبهذا المفهوم تكون الديمقراطية، ويكون المجتمع المدني، فيكون الإنسان الذي به تكون الأمة جماعة المواطنين في دولة الأمة جماعة مواطنين لا جماعة آلة. بهذا يمكننا القول: الشك شرط المواطنة.
الشك المدني، شك في مفاهيم هذه السيادات التي بها تحول المركب والتاريخي والمصنوع معطى بدهياً فطرياً غير قابل للمساءلة والاعتراض، الشك المدني شك في جامع جماعتك، وتحويله من معطى سابق إلى مركب مدني، الشك المدني جعل الحق مشتق من الفرد لا مشتق من الجماعة.
إن مهمة المجتمع المدني الممارس للسيادة، تتمثل بتحصين هذه السيادة التي تجعل من الإنسان مواطناً ضد سيادات الآلة، وتحصين مواطنية الإنسان، تكون بتحصين قوله وفعله من الارتهان لما هو خارجه، ولا قول ينمو في المدينة ويتكوثر ويتحصن ضد العقم والتصلب والقولبة إلا بالشك الذي هو حياة.
تفكيك السيادات المطلقة العمودية، هو الوجه الآخر للشك فيها يجعلها دنيوية تاريخية تقوم بها إرادة حرة، هي إرادة السيادة التي هي شرط الأمة الحديثة، أمة المواطنين المؤمنين بالإنسان. فهل نشك في أمتنا ومواطنيتنا وإنساننا؟!! هل نضعهم بين قوسين؟!! هل نختبر مدنيتهم؟!!

الإرهاب والمخاض التاريخي للحرية في العراق

(١-٢)

ميثم الجنابي

إن كل متتبع لوسائل الدعاية والإعلام يلاحظ الفيض الهائل من الأخبار التي تحاصر المرء بسيل من "المعلومات" ذات الصلة بالأعمال "الإرهابية". وأصبحت كلمة الإرهاب الأكثر انتشارا ورواجا في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، والأكثر تخريبا بالنسبة للوعي الاجتماعي والسياسي والأخلاقي. وبما أن "الإرهاب" يمس المستوى الوجودي لحياة الإنسان بصورة مباشرة، لذا فان لوقعه أبعادا سياسية مؤثرة وخطرة.
وفي الإطار العام يمكن القول، ان الدعاية المعاصرة تحاصر بإرهابها الإعلامي الفرد والمجتمع والسلطة أحيانا بخوض لعبة غاية في الخطورة في حالة عدم تحديد ماهية الإرهاب وكيفية مواجهته. والإرهاب في الإطار العام ظاهرة مترتبة أما على وجود حالة مرضية عميقة للمجتمع والدولة والأيديولوجية السائدة (كما هو الحال في "اسرائيل")، وأما لخلل طارئ في أوزان الوجود الدولتي والقومي والأيديولوجي (كما هو الحال في روسيا)، وأما لجمعه بينهما كما هو الحال في العراق الآن. وهو الأمر الذي يجعل من الإرهاب فيه ظاهرة مركبة وغاية في التعقيد.
فبوصفه ظاهرة اجتماعية سياسية وأيدلوجية، وثيق الارتباط بالتطرف والغلو. وبهذا المعنى فان لكل أمة وثقافة في مرحلة من مراحلها مستويات ونماذج من التطرف والغلو، ومن ثم نماذج ومستويات من "الإرهاب" المناسبة لهما. ذلك يعني أن للإرهاب مظاهرا على مستوى الدولة، وأحيانا على مستوى الأمم وأحيانا على مستوى الأحزاب والحركات والأفراد. ومن ثم فهناك تطرف وبالتالي إرهاب يناسبه في الشكل والمضمون مثل الإرهاب الثوري والرجعي، والديني والدنيوي. كما انه يتمظهر في مجالات متنوعة (سياسية واجتماعية وأيديولوجية)، وصيغ عملية مختلفة، لعل أكثرها تدميرا هو صيغة الإرهاب المسلح (بوصفه أحد أشكال العنف الهمجي). وهي صيغة تكشف عن طابعها الضيق وانغلاقها التاريخي وعجزها عن تقديم بدائل إيجابية. ولعل تجربة العراق الحالية والمخاض الذي يمر به حاليا هو أحد النماذج "الكلاسيكية" لظهور الإرهاب الذي يجمع في ذاته الحالة المرضية العميقة للمجتمع والدولة والأيديولوجية وكذلك خلل أوزان وجوده الدولتي والقومي والأيديولوجي.
فقد تعرض العراق إلى عملية سحق ليس لها مثيل في التاريخ المعاصر للمجتمع والدولة والأيديولوجية أدت في الحصيلة إلى سريان "مرض مزمن" أشبه ما يكون بالسرطان، الذي يفترض "نموه" موت من يعتاش عليه. وفي الحالة المعنية لم تكن حياة التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية سوى السرطان الذي كان لابد له من التهام كل ما هو موجود من اجل أن يندثر.
ليست هذه الصيغة الأدبية سوى الصيغة الرمزية للكشف عن واقع المرض المزمن للمجتمع والدولة والأيديولوجية الذي أصاب العراق، الذي أدى به في نهاية المطاف إلى أن يصبح صحراء قاحلة بالمعنى المادي والمعنوي. إذ لا وجود للمجتمع المدني، كما لا وجود لدولة بالمعنى الدقيق للكلمة، أما الأيديولوجيا فإنها مجرد شعارات لا هم لها غير إثارة القرف والتقزز الشامل للروح والبدن. وهي الحالة التي أدت إلى أن يكون القانون الوحيد لوجود الأشياء هو خلخلة الأوزان التي تحكم الروح والجسد والفرد والجماعة والدولة والسلطة والفكر والثقافة. بمعنى الوجود عبر نقض الوجود الطبيعي للأشياء والمفاهيم والقيم!
فقد جسدت التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية في ممارستها مختلف أصناف الإرهاب الشامل تحت شعارات لا تتمتع بأية رؤية واقعية وتاريخية، ومع ذلك حاولت أن تعطي لها أبعادا ما فوق تاريخية من خلال ربطها "برسالة خالدة" لامة لم تتكامل بعد! أما النتيجة فهي الإفساد الشامل لفكرة القومية العربية وتشويه محتواها وتخريبها الفعلي. وهي رؤية تشاطرها الكثير من الحركات الدينية والدنيوية، اليسارية واليمينية، القومية والاشتراكية في العراق. مما يعطي لنا إمكانية القول، ان ضعف الرؤية الواقعية والتاريخية يكمن في كثير من جوانبه وراء البحث عن صيغة أسطورية تلتهم كلمات "المقدس" من اجل تبرير الضعف البنيوي لها في ميدان العمل السياسي وبالأخص فيما يتعلق منه ببناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي والمجتمع المدني.
وهو ضعف لازم في تاريخ العراق المعاصر كيفية تشكل الدولة الحديثة فيه، وابتعادها المتزايد عن مضمونها السياسي، وتفريغ مضمونها الاجتماعي. مما جعل منها في نهاية المطاف كيانا مغتربا اغترابا تاما ومناقضا لوظيفتها السياسية والاجتماعية، بوصفها أداة لإدارة شؤون الحياة. وضمن هذا السياق يمكن فهم "الجرأة" التي تميز بها الفعل الإجرامي المتعمد في قتل المئات من الأبرياء في العراق المعاصر تحت شعار "محاربة الاحتلال"! وهي أفعال تفترض الإدراك الواعي والمحدد ضد من يجري تنفيذه، وبالتالي، يتضمن قدرا من "الوجدانية" و"الروحية" و"التاريخية" في تنفيذه. بمعنى انه يحتوي على تأسيس فكري وأيديولوجي وسياسي لقيمته الفعلية في الصراع الدائر في العراق عموما وفي الظروف الخاصة لمرحلة الانتقال من التوتاليتارية والدكتاتورية إلى النظام الشرعي والديمقراطي. وهي أفعال تشير من حيث مقدماتها ومجرياتها ومغزاها إلى انها جزء من المعترك السياسي والاجتماعي والثقافي في العراق. وفي بصماتها تشير إلى قوى تتصف بمستوى عال من التعصب العقائدي مميز للتيارات الإسلامية المعاصرة. ذلك يعني إن القتل العشوائي المظهر والمقصود من حيث التوقيت والفعل يحتوي على قدر من التوليف المفتعل لتقاليد اتسمت تاريخيا بالتعصب والجمود ونفسية الانتقام المتربية بأحضان الاستبداد والانعزال الثقافي، أي كل ما يمكن دعوته بالوثنية الهمجية، التي تشكل عقيدة الفعل السياسي لمن يمكن دعوتهم بالغلاة الجدد!
فما يجري في العراق من مظاهر الإرهاب المنفلت كما تجسد في مختلف أنواع وأصناف وأشكال وأوقات وأماكن المجاز الدموية ليس سوى الصيغة "المقدسة" لاستمرار تقاليد الإرهاب السياسي الشامل للتوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية. بعبارة أخرى، إن ما جرى ويجري من انفلات إرهابي هو التعبير النموذجي عما يمكن دعوته بالاستظهار السياسي العابر للأمراض المزمنة الموروثة من بقايا التوتاليتارية والدكتاتورية وتقاليد الاستبداد.
كل ذلك يشير إلى نشوء وتبلور ظاهرة جديدة في تاريخ العراق السياسي المعاصر لا ينبغي البحث عن جذورها في "القوى الأجنبية" أيا كانت مثل "المحتل" و"القاعدة" وغيرها. فهي قوى "تشترك" من حيث وجودها السياسي وصراعها "العالمي" في العراق، الا انها لا تحدد مضمون ومسار الصراع فيه. وذلك لأن جوهر الصراع القائم في العراق اليوم يقوم بين ممثلي تقاليد الاستبداد والدكتاتورية والتوتاليتارية من جهة، وقوى الديمقراطية والدولة الشرعية والمجتمع المدني من جهة أخرى. وإذا كانت القوى البعثية - الصدامية التي كانت تمثل تاريخ الاستبداد والدكتاتورية والتوتاليتارية قد تعرضت إلى هزيمة سياسية ساحقة، فإن رصيدها الأيديولوجي والاجتماعي مازال يتمتع بقوة نسبية في العراق. وهو رصيد له موارده القوية على الصعيد المحلي والعربي والإسلامي المتمثل بالقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية التي ارتبطت به سياسيا وتاريخيا طوال وجوده في سدة الحكم. وهي القوى التي أطلق عليها تسمية "الغلاة الجدد" في العراق. فهي القوى التي تحاول استلهام فكرة المقدس المزيفة من اجل تحويلها إلى غطاء سياسي لاستعادة بنية الاستبداد والدكتاتورية والتوتاليتارية المنحلة.

الاشتراكيـــــة والعولمـــــة البديلـــة

ماهر الشريف

دون التقليل من اهمية الانجازات التي حققها، في الميدان الاجتماعي على وجه الخصوص، المشروع الذي حمل اسم (الاشتراكية الواقعية) ازعم ان الاشتراكية اصبحت اليوم بلا حاضر، ليس فقط لأن هذا المشروع، الذي تخلى عنه اصحابه، عجز عن تجميع الشروط المادية التي تسمح ببروز علاقات اجتماعية جديدة تكون ارقى من العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات الرأسمالية، وذلك بعد ان احلّ التجميع القسري للملكية محل التشارك الطوعي والحر للمنتجين والتأميم الدولتي لوسائل الانتاج محل جمعنتها بصورة تدريجية وطوعية، والبقرطة الادارية محل التسيير الذاتي، وديكتاتورية الحزب على الشعب وديكتاتورية قبضة من الزعماء على الحزب محل ديمقراطية سياسية وثقافية اكثر غنى من ديمقراطية البرجوازية، وانما ايضاً لأن التجارب التي ظلت تنتسب الى الاشتراكية، راحت، في الواقع، تتحول اكثر فأكثر نحو الرأسمالية، وتبحث فيها عن حلول لمعضلاتها، ولا تشكل الصين الشعبية استثناءً بهذا الخصوص.

فبالاستناد الى كتابات بعض الباحثين الصينيين انفسهم، يمكننا القول ان الصين تجتاز مرحلة نمو اقتصادي استثنائي، قد يكون معدله هو الاعلى في العالم، لأنها تكيّفت مع السوق العالمية ومع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، الامر الذي يعني انها قد تخلت عن الاشتراكية لتسير ببساطة على الطريق الرأسمالي، علماً أن قيادات الحزب الشيوعي تحاول الالتفاف على هذا الموضوع بالحديث عن (اشتراكية على الطريقة الصينية) وعن توجه فريد يركّز على الاصلاح الاقتصادي ويستبعد الاصلاح السياسي.
وبحسب ما ورد في دراسة للباحث الصيني ليوكانغ، نشرت في باريس ضمن (معجم ماركس المعاصر) الذي اصدرته مجلة (ماركس الراهن) (ايلول ٢٠٠١)، فإن الاصلاح الاقتصادي الذي انطلق في عهد دينغ تسياو بينغ قد فاقم حدة الازمة الايديولوجية التي تواجهها الصين منذ فترة، واودى بالمثل الاشتراكية والماركسية، وذلك في ظل ولادة وانبعاث تيارات ايديولوجية جديدة، من ابرزها تيار (نيوكونفوشيوسي) يحاول ان يملأ الفراغ الايديولوجي الناشئ ويسعى الى ان تكون له امتدادات خارج الصين. اما التيار الايديولوجي البارز الثاني، الذي ينتشر بسرعة كبيرة فهو المعروف بإسم تيار (المعرفة القومية) الذي ينطلق من منطلقات نخبوية في مواجهة ثقافة شعبية تتخذ طابعاً سلعياً اكثر فأكثر، ويركّز على حماية القيم الثقافية القومية في مواجهة الازمة الايديولوجية التي تواجهها البلاد، ويتهم ليو كانغ مؤيدي هذين التيارين بالسعي الى الحط من شأن الارث الثوري للماركسية، ويستعرض بعض النتائج الاجتماعية السلبية التي تنجم عن سياسة الاصلاح الاقتصادي، ومنها الهجرة الواسعة للفلاحين الى المدن، وهو ما يهدد التوازن بين العالمين الريفي والمديني، وتوجه بعض النخب الثقافية للتحالف مع القوى الدولية المناهضة للشيوعية، وتعاظم فساد البيروقراطية، والنمو المتسارع لطبقة جديدة من المستغلين، والافقار المتزايد للطبقة العاملة، الامر الذي يحمل مخاطر وقوع مواجهات طبقية واسعة في المستقبل.
وكان سمير امين قد تطرق في عدد من مقالاته الاخيرة، التي كان بعضها حصيلة زيارات ميدانية، الى التناقضات والصراعات الاجتماعية الجارية في الصين اليوم، معتبراً ان هذا البلد يتبع طريقاً (رأسمالياً الى حد كبير) وان الطبقة الحاكمة فيه قد اختارت هذا الطريق ولكنها لا تعترف بذلك لكونها تستمد شرعيتها بالكامل من الثورة واذ يؤكد امين ان اشتراكية السوق التي تزعم القيادة الصينية تبنيها ليست سوى مجرد طريق مختصر لبناء الهياكل الاساسية للرأسمالية ومؤسساتها مع التقليل قدر الامكان من الاحتكاكات والآلام المصاحبة للتحول الى الرأسمالية فإنه يلاحظ الضعف المجتمعي للكتلة السائدة الميالة للرأسمالية، بالمقارنة مع قوة الطبقات الشعبية التي تخلصت لدرجة كبيرة من مواقف الخضوع ولا تزال تمتلك روحاً نضالية عالية مقدراً بأن مستقبل الصين سيظل محوطاً بالشك وان تراجعها عن الخيار الاشتراكي قد يهددها بالغرق في طريق رأسمالية التخوم التي لا مستقبل لها.
ولكن اذا باتت الاشتراكية بلا حاضر فهل سيكون لها يا ترى مستقبل؟ وماذا عن اشتراكية المستقبل؟
من المعروف ان البيروستروبكا السوفيتية كانت هي التي اطلقت على نطاق واسع في النصف الثاني من الثمانينيات، بدعوتها الى اقامة اشتراكية (انسانية وديمقراطية) النقاش حول اشتراكية المستقبل، والذي تمحور آنذاك حول قضيتين رئيستين: تجديد الحزب الشيوعي على مستوى البنية التنظيمية والعلاقات الداخلية والدور والوظائف، واعتماد آليات اقتصادية جديدة تقضي على الركود الذي كان يشهده الاقتصاد وذلك عبر تفعيل العامل البشري بإشاعة الديمقراطية وتبني ما سمي بالسوق الاشتراكي المنظم. غير ان سقوط البيروسترويكا كان تعبيراً عن فشل المحاولة الاخيرة لتجديد (الاشتراكية الواقعية) من داخلها، وهو ما استتبع نقل النقاش الى دائرة جديدة من خلال البحث عن العوامل التي ادت الى الانهيار، والسعي من اجل الاجتهاد في الاجابة عن اسئلة من نوع: هل الانهيار يعود الى مجرد خطأ في التطبيق؟ او يعود الى ان التطبيق قد تم في المكان الخطأ؟ او انه يعود الى قصور في النظرية نفسها؟ واذا كان العطب يطاول النظرية ايضاً، فما علاقة اللينينية بالانهيار؟ وهل شكّلت اللينينية منبعاً للستالينية؟ بل ما علاقة ماركس نفسه بالانظمة (الاشتراكية) التي تداعت؟
ورغم انقضاء ما يقرب العقدين على طرح قضية اشتراكية المستقبل على بساط البحث، الا ان النقاش الدائر حولها، والذي يغذيه رفض الرأسمالية (الواقعة) التي ازداد توحشها وتمددها على مستوى الكوكب، ورفض ايديولوجيتها لم ينجح الى اليوم، بالرغم من حيويته وغناه في الخروج من دائرة النقد، ولم يفلح بعد في رسم ملامح مشروع اشتراكي يكون ملهماً لفعل تأريخي واسع غير ان هذا العجز لا يعني بأن النقاش حول موضوع الاشتراكية ظل يراوح مكانه منذ الانهيارات التي وقعت في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات. ففي الواقع شهدت عملية اعادة التفكير في قضية الاشتراكية تقدماً ملموساً في السنوات الاخيرة على طريق حسم الموقف من بعض الامور وتوسيع وتعميق النقاش في بعضها الآخر.
فالنظرة الى الاشتراكية بوصفها (عقيدة) في التأريخ باتت متقادمة اذ تسود القناعة اليوم بأن التاريخ لا يمكن استيعاب حركته استيعاباً شاملاً ولا توقع تطورها اللاحق، وان التقدم العلمي والتقني الذي نشهده لن يفضي بالضرورة الى وضع افضل بحيث لم يعد من الجائز ربط الوصول الى الاشتراكية بتقدم حركة التاريخ. وعليه فإن النضال من اجل الاشتراكية لم تعد تفرضه حتمية تاريخية ما وانما الطموح الاخلاقي الانساني الى عالم افضل ويزداد اليوم عدد الذين يرون في الاشتراكية ثقافة تحررية قبل ان تكون نظاماً اجتماعياً وسياسياً، وحركة سياسية ورثت قيم الثورة الفرنسية وتهدف الى وضع هذه القيم موضع التطبيق عبر القضاء على كل اشكال الاستغلال والتمييز والاستلاب، وذلك على قاعدة سيرورة تحويلية طويلة لتجاوز الرأسمالية، تجاوزاً جدلياً ومن داخلها. اما الموقف من الديمقراطية، بإعتبارها آلية لهذه السيرورة وشرطاً للاشتراكية، فقد غدا محل اجماع، واستتبع التأكيد على اولوية الديمقراطية اعادة النظر في علاقة الاقتصاد بالسياسة بحيث بات من الواضح ان الوصول الى الحرية، في ميدان السياسة، هو شرط البحث عن عدالة العلاقات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن تكافؤ الفرص للجميع.
غير ان الموقف من معيار آخر من معايير الاشتراكية، هو الملكية العامة لوسائل الانتاج والتبادل الكبرى، لا يزال محل خلاف، من الصحيح انه بات هناك اجماع على تعدد اشكال الملكية في ظل الاشتراكية، الا ان النقاش مستمر حول مستقبل شكل ملكية الدولة، الذي تعاظمت الشكوك حول جدواه، وامكانية استبداله بشكل الملكية التعاونية وهو شكل سيصطدم بصعوبة توفير رؤوس الاموال الكافية للتعاونيات، ومع ان النقاش قد توصل الى ضرورة المزاوجة بين السوق والخطة، الا انه لا يزال يدور حول كيفية ضمان اولوية الضبط الاجتماعي على حساب فعل آليات السوق، حيث هناك من يرى ان اقامة تمفصل ما بين السوق والتخطيط والتعاون سيضمن الفاعلية والعدالة في آن معاً. معتبراً ان جمعنة وسائل الانتاج والتبادل الكبرى، الذي يظل ضرورياً، لا يمكن ان يتحقق، الا على قاعدة مثل هذا التمفصل، على ان يتم الاتفاق عل الخطة بصورة جماعية وبمشاركة الناس، والمتمتعين بقدرة التأثير على اختيار ما ينبغي انتاجه (مدارس عوضاً عن المدافع، وقطارات عوضاً عن السيارات ومسارح عوضاً عن الكازينوهات). ويطرح اليوم بإلحاح السؤال عن مكانة العمل في الحياة الاجتماعية، وبخاصة مع تزايد التشكيك في (حضارة العمل) وفي الايديولوجية (الانتاجوية) التي سادت في المرحلة السابقة ومع بروز تغيرات كبيرة على طبيعة العمل الذي شهد تحولاً في محتواه وطرائقه وتنظيمه كما طرأ بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية تغير على الحدود بين العمل المادي والعمل الذهني، وبين العمل المنتج والعمل غير المنتج، وتبدل على المهن افضى الى تقارب فئات اجتماعية كانت في السابق منفصلة عن بعضها بعضاً. ومع توسع ظاهرة العمل المأجور لم تعد الطبقة العاملة هي الضحية الوحيدة للاستغلال، الذي تنوعت اشكاله وبات يطاول فئات اجتماعية عديدة، وبخاصة مع بروز دور الدول الكبرى والمؤسسات المالية والنقدية الدولية في هذا الميدان، الامر الذي يستدعي تنوعاً في اشكال النضال.
وتبرز اليوم، بعد سقوط تجربة (الاشتراكية الواقعية) وفي ظل العجز عن تخليق مشروع اشتراكي بديل، افكار تدعو الى اعادة النظر في النموذج القائم على السوق ورأس المال، وفي مفهوم التنمية المستند، بغض النظر عن محتواه، الى قاعدة النمو الاقتصادي ومراكمة رأس المال. ويرى انصار هذا الموقف انه لا بد من الخروج من اسر التنمية حتى وان كانت مستدامة لأن نمط حياتنا ليس مستداماً ولا متوازناً والتحرر من المتخيل الاقتصادوي، واحداث قطيعة مع النموذج الاقتصادي وذلك من اجل التوجه نحو انحسار اقتصادي حقيقي فمن اجل الحفاظ على النوع البشري لابد من تحقيق هذا الانحسار وعدم الاكتفاء بتلطيف الاتجاهات الحالية، إن الخروج من الاقتصاد يعني إعادة النظر - نظرياً وعملياً - بسيطرة الاقتصاد على مجمل نواحي الحياة؛ فبناء مجتمع أكثر عدلاً سيكون نتاج إعادة إدخال المؤانسة واللجوء إلى استهلاك أقل، من الناحية الكمية، وأكثر تطلباً، من الناحية النوعية، والتخلي عن التبذير واستنزاف الطبيعة، أن مجتمعنا - في نظر أصحاب هذا الرأي - مريض بالاقتصاد، وليس فقط بالاقتصاد الليبرالي؛ والانحسار ينبغي تنظيمه ليس فقط من أجل الحفاظ على البيئة، وإنما أيضاً من أجل توفير الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، التي من دونها سيتفجر كوكبنا.
ومهما يكن، يبو أن مشروع اشتراكية المستقبل لن يتبلور فقط في خضم النقاش - مهما كان غنياً، وإنما أيضاً، وفي الأساس، في خضم النضال الاجتماعي الفعال، ومن هنا تنبع، مرة أخرى أهمية انضمام الأحزاب والقوى، الطامحة إلى الاشتراكية، إلى نضالات الحركة الاجتماعية العالمية المناهضة للعولمة النيوليبرالية، التي اكتشفت، لأول مرة، خلال حملة الاحتجاج على منظمة التجارة العالمية، التي جرت في مدينة سياتل الأمريكية في تشرين الثاني ١٩٩٩، ثم راحت تستقطب، من خلال المنتديات الاجتماعية العالمية التي صارت تعقدها اعتباراً من كانون الثاني ٢٠٠١، اهتمام رجال السياسة والاقتصاد والإعلام. فهذه الحركة تتشكل اليوم، من عدد كبير من الجمعيات والمنظمات، التي تضم الملايين من الأعضاء، والتي تجمع فيما بينها، بالرغم من تنوعها الشديد، أهداف مشتركة واحدة يمكن تلخيصها في رفض تسليع العالم وتهميش غالبية شعوبه والقضاء على تنوعه الثقافي واستنزاف موارده وتخريب البيئة المحيطة به وفرض إرادة القطب الواحد الأمريكي عليه، وصولاً إلى مقرطة العولمة ومقطرة المؤسسات الدولية التي تشكل أدوات إدارتها، والحد من التفاوتات الاجتماعية المتعاظمة، بما يضمن توزيعاً أكثر عدلاً للثروة بين الأمم وداخل كل أمة. إن هذه الحركة الاجتماعية العالمية تلعب اليوم دوراً رئيساً في النضالات الدائرة على مستوى العالم من أجل خلق شروط قيام عالم مختلف، ومن أجل توليد أشكال جديدة من الأممية الإنسانية، الأمر الذي يفرض على كل القوى التي ترى في مشروع اشتراكي متجدد، يراعي تجربة الماضي ويستخلص عبرها، خياراً وحيداً للرأسمالية النيوليبرالية، يفرض عليها أن تنخرط بنشاط في هذه الحركة الاجتماعية العالمية وفي نضالاتها، لعلها تكون قادرة، عبر ذلك، على نفخ روح جديدة في فكرة الاشتراكية ومشروعها.
غير أن نجاح الأحزاب والقوى الطامحة إلى الاشتراكية في الانضمام إلى هذه الحركة الاجتماعية العالمية يتطلب قيام هذه الأحزاب والقوى بإعادة النظر في طبيعتها، وفي بناها التنظيمية، من جهة، وتخليها عن حذرها واندفاعها على طريق تعميق علاقاتها بالجمعيات والمنظمات التي تكون هذه الحركة الاجتماعية العالمية، على المستويين المحلي والعالمي، من جهة ثانية. وهنا، اسمحوا لي بأن اتقدم ببعض أفكار أولية وأن أطرح عدداً من الأسئلة المفتوحة:
على وفق النظرة الماركسية، أو بالأحرى اللينينية، التقليدية، اعتبر الحزب الاشتراكي حزباً طبقياً طليعياً يمثل إطاراً للتنظيم وحاملاً وناقلاً للوعي الطبقي في آن معاً، حيث يضطلع بمهمة تنظيم البروليتاريا ويسهم، عن طريق نقل الوعي إليها، في جعلها تتحول من "طبقة بذاتها إلى طبقة لذاتها". فهل لا تزال هذه النظرة التقليدية إلى الحزب الاشتراكي فاعلة وظيفياً، في لحظة تاريخية تتميز بتغير النظرة إلى الطبقة، وإلى الفرد، وإلى الديمقراطية، كما تتميز بثورة المعلومات وانتشار وسائل تملك المعرفة على نطاق واسع؟ هل الحزب الاشتراكي اليوم هو حزب طبقي طليعي أو حزب مجتمعي؟ وهل هو إطار للتنظيم أو إطار للوعي؟ وهل لا تزال القواعد والأشكال التنظيمية التي قام عليها صالحة في زمن أصبح فيه الناس أكثر تشتتاً، وانهار فيه الشعور بالتماثل الذي كان يجمعهم عندما كانوا يعيشون في الأماكن المتجاورة نفسها، ويعملون أوقاتاً طوال في أماكن العمل ذاتها، ويتقاسمون الثقافة نفسها، ويشعرون بالتالي بمصلحة مشتركة، تدفعهم إلى الانتساب إلى الحزب نفسه؟
أما علاقة الأحزاب الطامحة إلى الاشتراكية بالمنظمات والجمعيات غير الحكومية والتطوعية، التي تمثل حاليا قاعدة حركة العولمة البديلة التي يتشكل القسم الأعظم من أعضائها من مناضلين اشتراكيين أو يساريين سابقين، فهي تطرح اليوم تحدياً كبيراً أمام هذه الأحزاب. ففي الوقت الذي تراجعت فيه فاعلية الأحزاب، على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، نجحت هذه الجمعيات والمنظمات في أن تشغل مساحة واسعة على أرض الفعل الجماعي الاجتماعي، عبر النضالات، القطاعية والجزئية، التي تخوضها ضد البطالة، أو من أجل الحق في السكن، أو من أجل حماية البيئة، أو من أجل حقوق المرأة، أو من أجل حقوق المهاجرين، أو من أجل إلغاء ديون الدول الفقيرة، أو من أجل حماية الثقافة ومنع تسليعها، أو من أجل منع الشركات المتعددة الجنسية من تعديل المزروعات جينياً، أو من أجل الحؤول دون تحرير التجارة تحريراً كاملاً. وبفضل نضالاتها هذه، صارت هذه الأطر الموازية، تشكل جزءاً من الجبهة العالمية المناهضة للرأسمالية النيوليبرالية، وتسهم في تجاوز تقصير القوى السياسية والنقابية التقليدية، الأمر الذي يفرض على الأحزاب الطامحة إلى الاشتراكية أن تنطلق من هذه الحقيقة، وأن ترى في هذه الجمعيات والمنظمات رديفاً لها، بحيث تنفتح عليها وتعمل على إقامة صلات وثيقة معها، بما يضمن الجمع بين الالتزامين النضاليين: التغييري الشامل، والقطاعي المقتصر على قضية واحدة؛ وبذلك قد تنصهر في بوتقة واحدة، عبر فعل جماعي، نضالات متعددة الاشكال والأهداف، تشارك فيها فئات اجتماعية متنوعة، بحيث تلتقي هذه النضالات كلها ضمن سيرورة للتحويل الاجتماعي تكتسب بعدها السياسي بصورة تدريجية عبر الربط الملموس بين الدفاع عن مصالح المواطنين وتشكل صورة المجتمع الجديد الذي يطمحون إلى بلورته، الذي قد يحمل اسم الاشتراكية.